الفصل العاشر

هيمنة القطب الواحد

لاشك اننا نشهد اليوم مولد نظام اعلامى دولى جديد ، وهو يختلف جذريا عن النظام الاعلامى الذى عرفته البشرية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، والذى مازالت أثاره ظاهرة للعيان حتى الآن ، وهو نظام يقوم على السيطرة الثنائية للنظامين الاعلاميين الغربى والشرقى .

والنظام الاعلامى الجديد الذى تتشكل ملامحه يوما بعد يوم ، يتناقض ايضا وبشكل جذرى مع « النظام الحلم » ، الذى سعت الى اقامته دول العالم الثالث منذ منتصف السبعينيات ، والذى اقره المؤتمر العام لليونسكو فى مطلع الثمانينيات ، وهو نظام يقوم على تعديل اسلوب تدفق الاعلام الدولى لكى يكون اكثر عدلا وتوازنا بين الدول المتقدمة والدول النامية .

اما النظام الاعلامى الدولى الجديد ، والذى بدأت تظهر ارهاصاته ، فهو يقوم على سيطرة نظام اعلامى دولى واحد ، وعلى هيمنة القطب الواحد .

- ١ -
هيمنة القطب الواحد ، والنظام الواحد

ومن أجل مزيد من التوضيح لفكرتنا عن سيطرة النظام الاعلامى الدولى الواحد ، وهيمنة القطب الواحد على هذا النظام الواحد ، من الضرورى اعادة التأكيد على المنطلقات التالية :

أولا : لقد سبقت الاشارة الى ان النظام الاعلامى فى مجتمع ما ليس سوى انعكاس للنظام السياسى والاقتصادى السائد فى هذا المجتمع ودرجة التطور الحضارى به ، وان التعدد فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوع فى درجة التطور الحضارى قد حال دون اقامة نظام الاعلامى واحد على الصعيد الدولى ، وقد انتهى الأمر فى النصف الثانى من القرن العشرين الى وجود نظامين اعلاميين تحققت لهما السيطرة الاعلامية على المستوى الدولى ، وهما النظام الاعلامى الغربى الليبرالى وتمثله الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوربا واليابان وكندا واستراليا ، والنظام الاعلامى الشرقى الاشتراكى ويمثله الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا وكوبا والصين .

وقد تمت هذه السيطرة ، انعكاسا لواقع السيطرة الدولية للنظامين الاجتماعيين الاكثر تطورا فى العالم .

وقد نتج عن السيطرة الثنائية ، تقسيم تلقائى للنفوذ بين النظامين الاعلاميين ، كان ميدانه دول العالم الثالث الأقل تطورا فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

ثانيا : ان احداث أى تغيير جوهرى فى النظام الاعلامى الدولى ، لا يمكن ان يتحقق الا اذا حدث تغيير فى طبيعة هذا النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى أى من المعسكرين المسيطرين ، الغربى والشرقى .

ثالثا : ان ما تم من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية فى النظام الشرقى يعتبر بكل المقاييس ، تغيرا جوهريا فى النظام ، بما يغير من طبيعته القائمة على الايديولوجية الاشتراكية ، فالمانيا الشرقية اختفت ، واصبحت جزءا من المانيا الموحدة ، وتحولت الى جزء عضوى فى النظام الغربى الليبرالى ، اما بقية دول شرق أوربا وهى رومانيا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا فقد نبذت الايديولوجية الاشتراكية واعلنت بوضوح عن اختيارها للايديولوجية الليبرالية القائمة على التعددية السياسية واقتصاد السوق وحرية وسائل الاعلام ، ورغم ان هذه الدول لم تصبح بعد جزءا من المعسكر الغربى ، الا أنها فى الطريق اليه .

وفى الوقت ذاته فان الاتحاد السوفيتى بتبنيه لسياسة البيروسترويكا والجلاسنوست ، واقراره بعدم انفراد الحزب الشيوعى بالسلطة ، يسير بخطوات سريعة الى اعتماد التعددية السياسية وحرية وسائل الاعلام ، كما انه لم يعد يخفى رغبته فى اعتماد اقتصاد السوق ، واذا استمر الاتحاد السوفيتى فى نفس المسار الذى يتجه اليه ، فمن المتوقع ان لا تمر سنوات قليلة ، حتى نجد ان النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى السوفيتى لا يختلف كثيرا عن النظام القائم فى الولايات المتحدة وغرب أوربا ، ولن يكون مستغربا فى ذلك الوقت ان يصبح الاتحاد السوفيتى جزءا من النظام الغربى الليبرالى . . !

وما الحديث الذى يتردد فى الفكر الاوربى عن الاسرة الاوربية الواحدة التى تضم كافة دول غرب أوربا وشرقها بالاضافة الى الاتحاد السوفيتى ، الا ارهاص لمثل هذا التطور المتوقع .

اما من بقى من الدول الاشتراكية فلن يصمد طويلا امام موجات التغيير العاتية ، فها هى دعوة التغيير تدق ابواب البانيا بعنف ، وقد ينهار نظامها البالى ، قبل ان ينتهى طبع هذا المؤلف . . ! ورغم نجاح الصين الشعبية فى قمع موجات التغيير فيما عرف بمذبحة ميدان تيانان مين Tiananmen فى العام الماضى ، الا ان القمع لم يحل فى الماضى مشكلة ، ولن يحول فى المستقبل من ظهور موجات اخرى تطالب بالتغيير .

رابعا : ويترافق مع نمو ظاهرة النظام الاعلامى الدولى الواحد ، تعاظم قدرات الولايات المتحدة الامريكية ونفوذها داخل هذا النظام الواحد ، وفى الوقت الذى يجرى فيه استكمال الصورة النهائية لهذا النظام الاعلامى الدولى الواحد ، تتحول الولايات المتحدة الامريكية بالتدريج الى القطب المهيمن على هذا النظام الواحد . . !

ونحن نواجه اليوم بظاهرتين تحدثان فى وقت واحد :

الظاهرة الاولى : تطور النظام الاعلامى الدولى من الطابع الثنائى الى طابع النظام الواحد .

الظاهرة الثانية : تنامى قدرات الولايات المتحدة الامريكية وتعاظم نفوذها الاعلامى بحيث تصبح القطب الواحد المهيمن على هذا النظام الاعلامى الدولى الواحد .

وهناك العديد من المظاهر التى تؤكد تعاظم قوة الولايات المتحدة الامريكية وتنامى نفوذها الاعلامى على المستوى الدولى ، اذ تفيد

الاحصائيات بأن خمسة وستين فى المائة من الاخبار والمعلومات التى يتم تداولها فى العالم بشكل أو بآخر ترد من الولايات المتحدة الامريكية [١] . وفى دراسة لليونسكو اتضح ان ما يقرب من ثلث البرامج التليفزيونية التى تذاع فى العالم ، برامج امريكية ، والنسبة فى ازدياد مستمر [٢] .

وان هيئة الخدمات الاعلامية الامريكية USIS تتوزع مكاتبها التى يبلغ عددها ١٨٧ مكتبا على مائة واحدى عشرة دولة حول العالم ، وتستخدم ألفا ومائتى صحيفة فى غرب وجنوب آسيا المواد الاخبارية التى تصدرها هذه الهيئة ، ونفس العدد يوجد تقريبا فى كل من أوربا الغربية وامريكا اللاتينية وافريقيا . كذلك يبلغ عدد مشاهدى الافلام التى تقدمها وكالة الاستعلامات الامريكية ما يقرب من مائة مليون سنويا خارج الولايات المتحدة ، وقد بدأت الوكالة البث بالاقمار الصناعية ، وهى تنقل ١١٩ برنامجا بهذه الوسيلة الى دول العالم المختلفة .

وتمتلك نفس الوكالة أو تدعم مكتبات فى ٢٤٧ مركزا للاستعلامات خارج الولايات المتحدة ، ولها قاعات للقراءة ومراكز للمشاهدة فى اكثر من ثلاث وتسعين دولة ، وتحتوى هذه المكتبات على ١,٦ مليون كتاب و ٢٥ ألف دورية ، وتخدم أكثر من عشرة ملايين زائر سنويا[٣] .

وفى مجال وكالات الأنباء ، فان وكالة الاسوشيتد برس واليونيتد برس الامريكيتين تقدمان خدماتهما الى ٢٥ الف مشترك خارج الولايات المتحدة ما بين صحف ومحطات للراديو ومحطات للتليفزيون ، ولهما مائتا مكتب فى مختلف انحاء العالم ويعمل بهما حوالى عشرة آلاف شخص [٤] .

ومن المظاهر الهامة الدالة على تعاظم القوة الاعلامية الامريكية ، ان من بين أكبر عشر وكالات اعلانية فى العالم ليس هناك سوى شركة واحدة غير امريكية ، ومن بين اكبر خمسة وعشرين وكالة اعلان دولية ، هناك احدى وعشرين وكالة امريكية .

وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية ليست مقصورة على العالم الثالث وحده ، فقد غزت وكالات الاعلان الامريكية معظم الدول المتقدمة صناعيا أيضا ، ففى بريطانيا نجد على سبيل المثال ان سبع وكالات فقط من بين أكبر عشرين وكالة اعلانية فى لندن يملكها بريطانيون ملكية كاملة ، بينما يملك امريكيون الاغلب الاعم من الوكالات الاخرى ، وترتبط القلة الباقية بصلات قوية بالوكالات الامريكية ، وتبدو السيطرة الامريكية أكثر وضوحا فى حال الوكالات العشر الكبرى ببريطانيا ، اذ لا يتمتع بالاستقلال الكامل سوى وكالتين فقط من الوكالات العشر ، وفى المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا ، بل وفى اليابان أيضا تسيطر الوكالات الاعلانية الامريكية على معظم انشطة الاعلان على المستوى القومى ، وفى السوق الاوربية المشتركة ، وباستثناء شركتين فرنسيتين للاعلان ، نجد ان الوكالات العاملة على مستوى القارة الاوربية تمثل كلها مؤسسات امريكية ، وفى استراليا تسيطر الوكالات الامريكية للاعلان العاملة فيما وراء البحار سيطرة كاملة وجزئية على ١٥ وكالة من وكالات الاعلان الاسترالية الـ ٢٤ الكبرى .

ويؤكد شيللر ان النشاط التجارى لوكالات الاعلان الامريكية تمثل أحد الجوانب المتممة لتوسع الصناعة الامريكية فى الخارج ، فمتطلبات التسويق التى لا تعرف الاكتفاء بهذه الصناعة ، هى التى تولد الانشطة العالمية لوكالات الاعلان وتوفر لها الدعم ، وتورد قائمة عملاء الوكالات الاعلانية الامريكية العاملة على نطاق دولى ، نفس الاسماء تقريبا التى ترد فى قائمة أكبر خمسمائة شركة امريكية (٥) .

ويعبر عن نفس الاتجاه تقرير لمجلس الشيوخ الكندى بقوله :

« اننا لنتساءل حول كفاية القوانين التى تفرض الملكية الكندية لوسائل الاعلام ، اذا كان المصدر الاكبر لعائدات وسائل الاعلام يتم التحكم فيه عن طريق دولة اجنبية حتى لو كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة بل وخصوصا إذا تعلق الامر بالاعلان واذا كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة »[٦] .

- ٢ -
تعدد الاقطاب الاعلامية

ان تطور النظام الاعلامى الدولى الى الوضع الذى يهيمن فيه قطب واحد على النظام الاعلامى الدولى لايجب ان يخفى عن اعيننا تواجد مراكز اعلامية دولية اخرى تملك قدرات اعلامية متميزة ولها نفوذ على المستوى الدولى وان كانت اقل قدرة واضعف نفوذا من الولايات المتحدة الامريكية مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان كما يجب الا ننسى ايضا ان الاتحاد السوفيتى مازال قوة كبرى وهناك الصين ايضا.

ان وجود هذه المراكز الاعلامية المتميزة يمكن ان يطرح تصورا مخالفا لفكرة هيمنة القطب الواحد على النظام الاعلامي الدولى وهو تصور يقوم على ان المستقبل قد يحمل بين طياته تعدد الاقطاب الاعلامية ، بدلا من هيمنة القطب الواحد ونحن نرى ان الوضع الدولى الراهن وكذلك المستقبل المنظور يشير الى ان التطور يسير فى اتجاه هيمنة القطب الواحد لاتعدد الاقطاب ولكن المستقبل البعيد قد يجيء بتعدد الاقطاب وقد لايكون هذا التعدد مقصورا على الدول الصناعية المتقدمة فى الوقت الحالى مثل الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان اذ قد تظهر قوى جديدة فى قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ومن القوى المرشحة لذلك فى اسيا ، الهند ، وكوريا ، والعالم العربى فى منطقة الشرق الاوسط ، والبرازيل فى امريكا اللاتينية . ومرة اخرى نؤكد ان المستقبل القريب يشير الى هيمنة القطب الواحد على النظام الاعلامى الدولى ، بصرف النظر عما اذا كان ذلك التطور يرضينا او يزعجنا ، فكل الشواهد تؤكده . وارهاصاته بادية لكل عين بصيرة .

ومن المهم ان ننبه الى ان المعادلة التى تحكم النظام الاعلامى الدولى الجديد ، تقوم على هيمنة قطب واحد من ناحية ، وتبعية كافة الدول لهذا القطب من ناحية ثانية ، ولكن درجة التبعية ليست واحدة بالنسبة لكافة

الدول ، فهى تقل بالنسبة للمراكز الاعلامية ، وتزداد بالنسبة لما عداها من الدول الاقل تطورا ، كما ان هذا الوضع لا يلغى نفوذ المراكز الاعلامية على غيرها من الدول الاكثر تبعية فهذه المراكز الاعلامية الاكثر تطورا تابعة ومتبوعة فى الوقت نفسه . . . !

وعلى سبيل المثال فان تبعية الاعلام البريطانى للولايات المتحدة الامريكية لن يلغى نفوذ الاعلام البريطانى على غيره من الدول الاقل تطورا فى العالم الثالث ، فالاعلام البريطانى سيكون فى ظل النظام الاعلامى الدولى الجديد تابعا ومتبوعا فى نفس الوقت .

- ٣ -

العالم الثالث فى عصر القطب الواحد

ما الذى يخبئه المستقبل القريب لدول العالم الثالث فى ظل هيمنة القطب الواحد على النظام الاعلامى الدولى الواحد ؟

لاشك ان التغيير الحاصل اليوم فى النظام الاعلامى الدولى لابد ان يؤثر بعمق على الدول النامية ولكن هذا التأثير سيتخذ مسارين متناقضين اذ يؤدى المسار الاول الى اعطاء قدر متزايد من الحريات لوسائل الاعلام فى الدول النامية حتى تستطيع ان توائم اوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الاعلامى الدولى السائد وهو النظام الغربى الذى يقوم على الليبرالية بما يمثله من حرية وتعدد لوسائل الاعلام .

أما المسار الثانى فهو يقود الى مزيد من التبعية الإعلامية واتساع نطاق هيمنة القطب الواحد لتشمل كافة دول العالم الثالث بعد ان كانت مقصورة على الدول التى تخضع للنفوذ الغربى فقط ، ذلك ان سقوط النظام الاعلامى الشرقى سوف يمنح الاعلام الغربى وبالتالى القطب المهيمن على هذا الاعلام قوة مضاعفة فى السيطرة والتأثير على العالم الثالث بأكمله .

ومن المهم الانتباه الى ان النظام الاعلامى الدولى الجديد لن يسمح الا بقدر محدود من الحرية لوسائل الاعلام فى العالم الثالث ، وهو قدر يكفى بالكاد لاعطاء وسائل الاعلام الغربية فرصة اكبر للتسلل والسيطرة على وسائل الاعلام فى الدول النامية ، مثل استغلال التعددية الاعلامية فى الحصول على حق وسائل الاعلام الغربية فى تملك او المشاركة فى تملك وسائل الاعلام فى الدول النامية وكذلك اعطاء وسائل الاعلام الغربية فرصة الغاء القيود التى تعوق حريتها فى الحصول على مزيد من المعلومات التى لم تكن متاحة من قبل عن العالم الثالث .

وكذلك امكانية تحطيم العقبات القانونية والادارية مثل الرقابة على

المطبوعات والدوريات والبرامج التليفزيونية والافلام السينمائية الاجنبية بما يتيح مزيدا من التدفق للانباء والمعلومات والافكار الغربية الى مجتمعات العالم الثالث .

وعلينا ان نتذكر ان الغالبية العظمى من الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت دولا اوربية «ليبرالية» ولكنها مارست فى مستعمراتها اسوأ ألوان الحكم الاستبدادى وبعد استقلال غالبية المستعمرات عقب الحرب العالمية الثانية فان المعسكر الغربى «الليبرالى» شجع وساند فى الغالب الاعم اكثر الحكومات استبدادا وتنكرا للديمقراطية والحرية . . !

وللبعض ان يتساءل هل تستسلم دول العالم الثالث لسيطرة النظام الاعلامى الدولى الواحد والقطب الواحد المهيمن على هذا النظام ؟ ام ان هناك سبيلا يمكن ان تلجأ اليه هذه الدول ان لم يكن للخلاص من تلك الهيمنة فليكن على الاقل للتخفيف من حدتها ؟

ونرى انه ما من سبيل امام دول العالم الثالث سوى العمل على التعاون المشترك فيما بينها ، سواء فى شكل جماعى او ثنائى بهدف اقامة تكتل اعلامى يعبر عن مصالحها ويلبى احتياجاتها الاعلامية فى مواجهة هيمنة القطب الواحد . والسؤال المطروح هو : هل توجد ظروف موضوعية تتيح لدول العالم الثالث اقامة تكتل اعلامى فعال يصد عنها جانبا من الآثار المترتبة على هيمنة القطب الواحد على النظام الاعلامى الدولى .

ونرى انه من الضرورى ان يتوافر لدول العالم الثالث عدة شروط موضوعية لاقامة التكتل الاعلامى المقترح ومن اهمها وجود المصلحة المشتركة النابعة من تقارب الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشابه فى درجة التطور الحضارى .

ورغم اعترافنا بأن إختلاف النظم السياسية فى دول العالم الثالث قد

يشكل عائقا لا يجب التهوين من شأنه من اجل صياغة هذا التكتل الاعلامى الا اننا من ناحية اخرى نجد العديد من العناصر المشتركة بين دول العالم الثالث ، سواء فى واقعها السياسى او الاجتماعى او الاقتصادى او الثقافى فى درجة تطورها الحضارى ، فقد ظهرت غالبية هذه الدول على المسرح الدولى بعد الحرب العالمية الثانية بعد ان ظلت فترة طويلة خاضعة للاستعمار ، كما ان اغلب الدول النامية تشكو من قلة الدخل والاستثمارات وضعف الانتاج(٧) وهى تعيش فى دائرة مفرغة من المشكلات الصعبة اذ تسودها اساليب انتاج متخلفة مع مايرتبط بذلك من بنيان اجتماعى متخلف اما مظهر هذا التخلف فيكمن فى اختلال الهيكل الاقتصادى مثل اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية والاختلال بين نسبة الصادرات والواردات(٨) ومن مظاهر هذا التخلف ايضا تخلف البنيان الاجتماعى الذى يكمن فى سيادة قيم وعادات وانماط سلوك متخلفة اى لا تتلاءم مع مقتضيات النمو الاقتصادى ويضاف الى ذلك تخلف البنيان الثقافى وهو الامر الذى ينسحب ايضا على العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السياسية فى هذه المجتمعات .

وقد اطلق على هذه الدول المتخلفة اصطلاح الدول النامية تخفيفا للوقع السيىء للاصطلاح الاول من ناحية ثم للاشارة الى المحاولات الجدية من جانب بعض هذه الدول لتخطى الواقع المتخلف من ناحية ثانية وقد اطلق على عملية تخطى الواقع المتخلف : التنمية ويقصد بها عملية نقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم وهو مايقتضى تغييرا جذريا فى اساليب الانتاج المستخدمة .

ومن ذلك يتضح ان الاختلاف الظاهر فى الانظمة السياسية بين الدول النامية ؛ لا يلغى التشابه الكبير فى الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى بها ، وعلى سبيل المثال فان مجتمعا كالهند قد يتشابه

مظهر نظامه السياسى الليبرالى فى بعض الاوجه مع النظام السياسى الليبرالى القائم فى الولايات المتحدة الامريكية او دول غرب اوربا ولكن الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى الهند يجعلها جزءا من الدول النامية ، وهى تتشابه فى ذلك مع ايران او اثيوبيا رغم اختلاف مظهر النظام السياسى ، ان معنى ذلك ان دول العالم الثالث صالحة موضوعيا للاتفاق على اقامة تكتل اعلامى دولى يعبر عن مصالحها جميعا ويلبى احتياجاتها ويشارك فى مساعدة شعوبها على تخطى واقع التخلف ويعينها على معالجة التبعية الاعلامية والتخفيف من حدة هيمنة القطب الاعلامى الواحد . ولكن نجاح هذا التكتل الاعلامى رهن بتحديد الوظيفة الاعلامية و ن ترتبط هذه الوظيفة بطبيعة النظام الاجتماعى الذى تعبر عنه ، فاذا كانت وظيفة النظام الاعلامى الدولى الغربى الليبرالى تقوم على اساس : الاعلام من اجل الرفاهية والمزيد من الخدمات واذا كانت وظيفة النظام الاعلامى الشرقى تقوم على اساس : الاعلام سلاح ايديولوجى واداة لحماية النظام والدفاع عن منجزاته فان وظيفة التكتل الاعلامى الدولى لدول العالم الثالث يجب ان تقوم على اساس : الاعلام من اجل التنمية والتقدم ذلك ان الواقع المتميز للمجتمعات النامية يطرح مفهوما جديدا للوظيفة الاعلامية حيث لا تقتصر مهمة وسائل الاعلام على الحصول على الانباء ونقلها ، وتفسير هذه الانباء وتحليلها ووضعها فى سياقها العام وكشف ابعادها المختلفة وانما هناك مهمة ثالثة يجب ان ينفرد بها الاعلام فى العالم الثالث بالاضافة الى المهمتين السابقتين وهى وظيفة المساهمة فى ترقى Promoion المجتمع وتنميته Development فالإعلام فى البلد النامى ليس مطالبا بتقديم الحقائق فقط ولا ان يقوم بتفسيرها ايضا وانما عليه فى الوقت ذاته ان يعمل على استخدام وسائل الاعلام فى تنمية المجتمع وترقيته من خلال دفع جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين الى

ادراك مدى خطورة مشكلات التنمية وجديتها والى التفكير فى هذه المشكلات وان يدفعهم لابتكار الحلول التى تمكنهم من تخطى الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التى تعيش فى اسارها غالبية المجتمعات النامية .

ان الاعلام فى العالم الثالث لايجب ان يقف عند الحد السلبى (كما هو الشأن فى نظرية المسئولية الاجتماعية) اى الاكتفاء بوضع مجموعة من المواثيق الاخلاقية التى تحد من انحراف وسائل الاعلام وانما يجب ان يتخطاها الى موقف ايجابى يستهدف تركيز الاهتمام على القضايا والمشكلات المرتبطة بترقية المجتمع وتنميته وهنا لابد من التأكيد على اعتبارين هامين :-

الأول : أن التزام الاعلام فى المجتمعات النامية بالمساهمة فى تنمية المجتمع وترقيته يجب الا يحكم بأى نوع من أنواع « الالـ ام » السلطوى أو الايديولوجى ، وانما هو « التزام » مهنى يقوم على الارادة الوطنية الحرة لوسائل الاعلام والنابعة من ادراكها لحاجات مجتمعها النامى وظروفه الخاصة .

وهذا الالتزام لايقوم على « المنع » أى الحيلولة دون نشر أخبار معينة ، وانما يقوم على أساس « الأختيار » بين الاحداث لتفضيل ما يرتبط منها بتنمية المجتمع وترقيته ، فاذا كانت ملاءمة الخبر لسياسة الوسيلة الاعلامية من بين أسس تقييم الخبر (أى المفاضلة بين خبر وآخر عند النشر) فى المفهوم الغربى والشرقى معا ، فان وسائل الاعلام فى العالم النامى لابد أن تضع من بين تلك الأسس ، مدى مساهمة الخبر فى تنمية المجتمع وترقيته .

والثانى : ان مضمون الرسائل الاعلامية فى المجتمعات النامية لابد ان يتصف بالصدق والدقة والموضوعية لتكوين رأى عام موضوعى يمكن شعوب هذه المجتمعات من اتخاذ المواقف السليمة المبنية على المعلومات الصحيحة ، ذلك أن افتقاد الرسائل الاعلامية لمثل هذه الصفات سواء كان ذلك راجعا للتطرف فى تغليب عنصر الاثارة كما هو الشأن فى النظام الغربى ، أو راجعا للتطرف فى تغليب الدعاية الأيديولوجية كما هو الشأن فى النظام الشرقى ، فانه يحول دون تكوين الرأى العام الموضوعى ، وقد يكون ذلك أمرا محتملا فى دول العالم المتقدم حيث يقلل من خطورة التأثير فى الرأى العام ، ارتفاع المستوى الثقافى والحضارى لمواطن العالم المتقدم .

ولكن التكوين الخاطىء للرأى العام فى المجتمعات النامية يشكل جريمة فى حق شعوب هذه المجتمعات التى ماتزال تعانى من التخلف فى مستوى التعليم والثقافة ، فان اتخاذ شعوب هذه المجتمعات لمواقف خاطئة نتيجة لرأى عام بنى على معلومات خاطئة أو محرفة ، من شأنه أن يعوق هذه المجتمعات عن التنمية فى عصر تتسع فيه الفجوة يوما بعد يوم بين الدول النامية والدول المتقدمة .

الهوامـــــش

(١) مانكيكار . د . ر : التدفق الحر من جانب واحد . ترجمة فائق فهيم (اليونسكو) . ص ٦١ .

(٢) Unesco: World Communication. (The Unesco Press). Paris. 1989. p.p. 12- 14.

(٣) مانكيكار . د . ر : التدفق الحر من جانب واحد . ص ٦٨ ، ٧٠ .

(٤) Evans. Hrold: News Agencies. (Heineman) London. 1988. P.P. 72- 79.

(٥) شيللر . هربرت : المتلاعبون بالعقول . (عالم المعرفة) . الكويت : ١٩٨٦ . ص ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٢ .

(٦) المصدر السابق . ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٧) Sills. David. I : International Encyclopedi of the Social Science. (the Free Press). 1979. p.p. 432- 434.

(٨) محي الدين . عمرو : التخلف والتنمية . (دار النهضة العربية) . القاهرة : ١٩٧٧ ص ٢٠٩ .

الخاتمة

الخاتمة

هذا الكتاب لم ينته بعد ، فالنظام الاعلامى الدولى الجديد لم تكتمل فصوله ، بل الأصح انها بالكاد قد بدأت ، اما استكمالها فأمر مرهون بالمستقبل الذى يحمل فى طياته ابعادا لاحد لها من التغير السريع والمستمر .

ونعتقد ان وجود نظام اعلامى دولى واحد ، ليس شرا كله ، وليس خيرا كله ، فهو يمكن ان يحدث تحولا عميقا فى الاتصال الانسانى ، وان يفتح آفاقا جديدة امام بناء ثقافة عالمية ، وان يتيح ظروفا مناسبة لنمو الفكر والابداع الانسانى ونشره على أوسع نطاق بين مختلف شعوب العالم . كذلك فان هذا النظام الاعلامى الدولى الواحد ، قد يتيح لكافة الشعوب ـ مدعوما بالتطور المتلاحق فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ـ امكانية ان تعى الاحداث الدولية فى وقت واحد ، وان تتبادل نفس المعلومات والانباء والأراء والأفكار بما يساعدها على ان يفهم بعضها البعض على نحو أفضل ، وبشكل يسمح بايجاد اتفاق عام على الكثير من القضايا والمشكلات الدولية ، ومن شأن ذلك كله ايجاد رأى عام عالمى يعمل على القضاء على بؤر التوتر والنزاعات الدولية . وقد ييسر النظام الجديد اقامة حوار دائم ومباشر بين الشعوب رغم تعددها ، وان يوحد بين الثقافات مع تنوعها ، وان يقرب بين الافراد على ما بينهم من فروق ، بما يساعد فى خلق امانى واهداف مشتركة للانسانية ، تتجاوز المصالح الوطنية ولاتتناقض معها فى الوقت نفسه .

ولكن هذا النظام الاعلامى الدولى الجديد ، يحمل بالتأكيد شرورا لاحد لها ، فان هيمنة قطب واحد على النظام الاعلامى الدولى ، يهدد

بالقضاء على الذاتية الثقافية المستقلة لبقية الشعوب وسيطرة ثقافة واحدة ، وهى للأسف ، ثقافة تجارية تقوم على عنصر الربح والترفيه ، هو مايؤدى الى قولبة الفكر والابداع الانسانى كله لخدمة الثقافة التجارية . كذلك فان القطب الواحد المهيمن على النظام الاعلامى الدولى ـ مدعوما بالانجازات التكنولوجية الهائلة لثورة الاتصال والمعلومات ـ سيعوق التبادل الحر والمتوازن للانباء والافكار والمعلومات ، بحيث تتحول بقية الشعوب الى تابع يستهلك ماينتجه القطب الواحد ، وبذلك لن تتاح الظروف المناسبة لايجاد رأى عام عالمى مستنير يعى الاحداث والقضايا والمشكلات الدولية ، وسوف يسود رأى عام تابع وموجه ، يلبى مصالح القطب الواحد ويحقق اغراضه .

ان الاحباط الذى يمكن ان تشعر به شعوب العالم نتيجة هذا الوضع الاعلامى الجائر ، لن يساعد بأى شكل من الاشكال على تنمية مجالات التعاون والتقارب بين الشعوب ، بل سيؤدى الى تعميق مشاعر التباعد ويزيد من اسباب الضغائن ويحيى بؤر التوتر والنزاعات فى كل ارجاء المعمورة .

واخيرا . . هل تحول الكتاب الى صيحة تحذير من الخطر القادم والمحدق بالجميع ؟

نعم فليكن كذلك . . . ولكن هل يوجد من يعى ويتدبر ؟